منتدى رؤساء الحكومات السابقين يتريث في قبول الدعوة إلى اللقاء الإنقاذي في بعبدا

لبنان حائر أمام «قيصر».. وعون: «الحراك» أرهق الاقتصاد

رئيس مجلس الوزراء حسان دياب مترئسا اجتماعا في السراي الحكومي مع نقابة المقاولين بحضور وزير البيئة وحاكم مصرف لبنان ورئيس مجلس الإنماء والإعمار ونقيب المقاولين (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

أصبح «قانون قيصر» الأميركي نافذا، وبات لبنان الدائرة في حلقة المستهدفين به بجريرة ارتباطه العضوي بسورية وإيران، حائرا بين المتابعة في ركب فريق الممانعة، كما نصح الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، او الخروج من جلباب الحزب، عملا بالقول المأثور: «انج سعد، لقد هلك سعيد».

وإلى جانب الحيرة، هناك الخوف، الخوف من الإصغاء لنصيحة الأمين العام لحزب الله، والركون الى دعم روسيا الخاضعة أساسا للعقوبات، والصين المنفتحة على النظام السوري، والتي رغم قدراتها الهائلة، مازالت تتجنب المواجهة مع أميركا، ناهيك عن إيران، المضغوطة بالحصار الاقتصادي والمالي الأميركي الخانق، بحيث ينضم لبنان الى الفريق المستهدف أميركيا، ويتحمل أوزاره وموقفه هذا بالمزيد من التعطش للدولار، وبمواجهة تسميات اميركية شبه يومية لشخصيات لبنانية رسمية، طالها سيف العقوبات، وبين الإذعان للقانون الأميركي، وتحمل أعباء ردة فعل الممانعين، وفي طليعتهم حزب الله، الذي أعلن أمينه العام انه سيقتل كل من يحاول تجويعه ومصادرة سلاحه.

هذه الحيرة المبررة ألهمت الرئيس ميشال عون، وبتشجيع من رئيس مجلس النواب نبيه بري، وطرح فكرة اللقاء التشاوري الإنقاذي في بعبدا، كي يكون هناك موقف لبناني وطني جماعي، على مستوى قيادات الصف الأول سياسيا ونيابيا، درءا للملامة في حال التفرد بالموقف.

لكن يبقى ان اللقاء الإنقاذي المطروح عقده في بعبدا في أواخر هذا الأسبوع، مرهون، بشكل أساسي بموافقة، رؤساء الحكومة السابقين، الذين اجتمعوا بعيدا عن الأضواء في منزل الرئيس السابق نجيب ميقاتي، وحضور الرؤساء سعد الحريري وفؤاد السنيورة وتمام سلام، وبحثوا في موضوع دعوتهم الى اللقاء في بعبدا، وتريثوا في إعلان الموقف، لاستكمال دراسة الأمر.

وقد تعهد الرئيس بري بكسح الألغام من طريق هذا اللقاء المدعوم من حزب الله ضمنا، تجنبا لمصير اللقاء الأول الذي دعا اليه الرئيس عون في بعبدا، في الثاني من سبتمبر الماضي، والذي أطاحت «الثورة» 17 أكتوبر بمقرراته، واللقاء الثاني في 6 مايو الذي أحبطته مقاطعة رؤساء الحكومة السابقين وغيرهم.

وزيادة في التحضيرات، كلفت الحكومة وزير الخارجية ناصيف حتي إعداد تقرير مفصل حول تداعيات ومفاهيم قانون قيصر على لبنان، والنتائج المحتملة في حال الخضوع له او رفضه، وقد باشر الوزير حتي المهمة بلقائه السفيرة الأميركية دوروثي شيا أمس، مستفسرا عما للبنان وما عليه في هذا القانون، خصوصا وأن مهلة رحيل الرعايا الأميركيين عن لبنان تنتهي غدا الجمعة في 19 الجاري، ومثلهم بعض موظفي الأمم المتحدة في لبنان، ما أوحى بأن لبنان مقبل على مناخات ساخنة.

حتي التقى أيضا ممثل الأمين العام للأمم المتحدة يان كوفيتش، الذي عرض معه التحضير لمؤتمر بروكسل للدول الداعمة، المهتمة بشأن النازحين السوريين والدولة المضيفة لهم، ومنها لبنان.

وكان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، جدد الدعوة الى الانفتاح شرقا وعدم الانصياع لقانون قيصر، الذي تجاهلته الحكومة اللبنانية حتى الأمس.

واعتبر نصر الله ان سورية هي منفذ لبنان وطريق تجارته، وان الخضوع لقانون قيصر يضر بلبنان ويسلمه الى إسرائيل، وعلى اللبنانيين ألا يفرحوا لهذا القانون، وهذا آخر أسلحة الأميركيين ضد سورية، وستتصدى له كل الدول الحليفة للنظام السوري.

وقال عضو «تكتل الجمهورية القوية» النائب بيار بو عاصي، تعليقا على المواقف التي أطلقها أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصرالله: أحسنت يا سيد، ما هكذا تماما تورد الإبل يا سيد، ولسنا بإبل لا يا سيد لن نضحي بآخر عملاتنا الصعبة لإنقاذ النظام السوري. دولاراتنا ملك المودعين من مواطنينا ولهم وحدهم حق الإفادة منها.

وأضاف: «صدقت يا سيد، تريد سلاحك ومالنا وأمننا واقتصادنا في خدمة نظامين في دمشق وطهران كي تبقى بيروت الضحية الكبرى. لسنا ضيوفك يا سيد، لا تقرر عنا شيئا، سقفنا العيش المشترك والدولة والدستور والقانون، كي لا نضطر، كما تفضلت، للعودة الى الأمن الذاتي. فكر مليا يا سيد بما جنته سياساتك، قبيل فوات الأوان». وختم بو عاصي «ارحم جمهورك رأفة به وبلبنان الذي لم ولن يكون يوما «الجمهورية الإسلامية في لبنان».

وخلال استقباله في قصر بعبدا وفدا من التجار اكد الرئيس اللبناني ميشال عون امس أن «الأزمة الاقتصادية وما رافقها من حراك شعبي وقطع طرقات، أرهق الاقتصاد اللبناني وانعكس سلبا على نسبة النمو، وميزان المدفوعات».

وقال عون، إنه «يتم العمل حاليا على معالجة الأزمة الراهنة، وهي قضية صعبة تقع مسؤوليتها على أطراف ثلاثة: المصرف المركزي والمصارف والحكومة وليس المودعين، آملا إيجاد الحلول لها قريبا». وعرض عون، بحسب بيان صادر عن الرئاسة اللبنانية، لأسباب «الأزمة الراهنة، والتي بدأت بسبب الحرب في سورية وتأثيرها على التبادل التجاري مع باقي الدول، ووفود النازحين السوريين إلى لبنان بأعداد كبيرة».

ورأى أن لبنان نجح على الرغم من ذلك «في مواجهة الإرهاب وحرر أراضيه من الإرهابيين، ورسخ الأمن ما عزز ثقة العالم به وزاد نسبة السياح بشكل مضطرد عام 2019».

ازدحام أمام محلات الصيرفة.. والدولار تخطى الـ 5000 ليرة بالسوق السوداء

بيروت ـ أحمد منصور

شهدت محلات الصيرفة ازدحاما، حيث اصطف المواطنون بطوابير أمام تلك المحلات، فيما تراوح سعر صرف الدولار في السوق السوداء امس، ما بين 4800 و5000 ليرة لبنانية للدولار الواحد.

وبحسب المعلومات فإن «محلات الصيرفة تقوم بإرسال أشخاص من قبلها كوسيط لشراء الدولار منهم، ومن ثم يقومون ببيعه في السوق السوداء».

يذكر، أن سعر صرف الدولار وصل ليل أمس الأول إلى 5200 ليرة.

جانب من الازدحام امام احد محلات الصرافة

جنبلاط للبنانيين: لا تراهنوا على الذين يريدون تمزيق الوطن

كليمنصو ـ عامر زين الدين

التقى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في دارته ـ كليمنصو ـ رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون، وذلك في إطار حركة التواصل التي بدأها جنبلاط مع قيادات مسيحية سياسية وحزبية وروحية، وقد كلف لهذه المهمة مستشاره رامي الريس.

واثر لقائه شمعون غرد جنبلاط «كم كانت شخصيات الماضي في الخصومة والصداقة والشخصية والسياسة تتمايز عن الحاضر باستثناء القليل القليل من رجالات اليوم، آنذاك أعراف الاحترام حكمت لبنان أما اليوم فالإلغاء أو التصفية».

من جهة ثانية، توجه جنبلاط للبنانيين «لا تراهنوا على الذين يريدون تمزيق الوطن اللبناني. ولتكن اليوم الأولوية للإصلاح السياسي، والاهتمام بالمعيشة، وتغيير النظام الاقتصادي من خلال الضرائب التصاعدية. لكن لا تلهكم شعارات ثانية، كقرار 1559 وغيره، هذا هو الفخ الأكبر المنصوب لنا».

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط مستقبلا رئيس حزب الوطنيين الاحرار دوري شمعون

ورأى في مقابلة مع تلفزيون فلسطين «ليس هناك عالم عربي وليست هناك جامعة عربية، والأمم المتحدة اليوم في مكان آخر. تغيرت الأمور، وأهم ما ضاع في القضية الفلسطينية هو الوحدة الداخلية بين «فتح» و«حماس»، مشددا على «الوحدة الداخلية بأي ثمن، كي تمر هذه العاصفة، لأن العاصفة طويلة جدا جدا، لذا يجب الخروج من هذه الحساسيات، فالوحدة الوطنية تمكن، ثم نرى».

كذلك توجه إلى «العرب الموحدين الدروز داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذا كان البعض يعيش على الأحلام أنه سيبقى على أرضه، فليتذكر ماذا فعلت المنظمة الصهيونية في أواخر الثلاثينيات والأربعينيات (من القرن الماضي)، وكيف أن معظم الأراضي الجميلة اشترتها المنظمة، وبالمقابل أسرت الدروز بالخدمة العسكرية لأنهم خسروا الأرض».

ورأى جنبلاط أن «المسلسل سيستكمل. لا أرى مستقبلا للدروز في فلسطين، وعليهم أن ينتبهوا وأن يتوحدوا».

مصدر سياسي رفيع لـ «الأنباء»: ترسيم حدود لبنان شرط أميركي غير مكتوب

بيروت ـ زينة طبارة

دخل أمس قانون «قيصر» المتضمن عقوبات أميركية على النظام السوري وكل من يتعاون معه حيز التنفيذ، وفي الوقت الذي تراهن فيه واشنطن على القانون لتسديد ضربات اقتصادية موجعة لنظام بشار الاسد، سارعت رئاسة الجمهورية في لبنان الى دعوة رؤساء الجمهورية والحكومات السابقين وكل من رئيس مجلس النواب ونائبه إضافة الى رئيس الحكومة ورؤساء الكتل النيابية والأحزاب الى لقاء تشاوري في بعبدا يوم 25 الجاري، في محاولة لاستيعاب انعكاسات القانون وتداعياته على الساحة اللبنانية. وأكد مصدر سياسي رفيع المستوى ومطلع على مجريات تطبيق قانون قيصر، أن الولايات المتحدة تنوي الانسحاب نهائيا من الاراضي السورية، إلا ان ساعة الصفر لن تبصر النور قبل ان تطمئن واشنطن الى ان امن الدولة العبرية سيكون مصانا بعد انكفائها، وذلك بالتوافق والتعاون مع موسكو التي باتت علاقتها بكل من سورية وإيران مهتزة، الامر الذي من اجل تحقيقه كجزء من المخطط تسعى واشنطن لاضافة بند ترسيم الحدود بين لبنان من جهة وكل من اسرائيل وسورية من جهة ثانية على القرار 1701، وذلك كشرط غير مكتوب وغير معلن لحصول لبنان على مساعدات صندوق النقد الدولي وعلى اموال مؤتمر سيدر وللسماح له باستخراج الغاز والبترول من مياهه الاقليمية.

وقال المصدر انه يمكن للبنان ان يستفيد من قانون قيصر خصوصا لجهة منع تهريب المازوت والطحين والمواد الغذائية والاولية والعملة الخضراء الى سورية، لاسيما أن العقوبات لن تستهدف الدولة اللبنانية ككيان مستقل بقدر ما ستطول احزابا وأفرادا متعاونة مع النظام السوري ومؤيدة له كحزب الله بالدرجة الاولى وبعض الشخصيات التي تسبح في فلك النظام بالدرجة الثانية، مؤكدا، ردا على سؤال أن الرئيس نبيه بري «يلعبها صولد» وهو بالتالي أذكى من ان يقع في شرك قانون قيصر لاسيما ان الادارة الاميركية ترغب بتحييده عن دائرة العقوبات، أولا ليقينها بأن علاقة الاخير بحزب الله وبالرغم من الغزل المقنع بينهما، تقف على حد السيف وأصبحت قاب قوسين من السقوط، وثانيا بسبب حرصها على دور حلفائها داخل المنظومة النيابية في لبنان، فيما رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، يؤكد المصدر، انه بدأ بالتراجع تدريجيا عن التعاون تحت الطاولة مع المسؤولين السوريين، علما أن سورية لا تعتبره حيثية سياسية فاعلة وقادرة على تأمين مصالحها، وتتعامل معه بالتالي على انه مجرد غطاء مسيحي لأجندة حزب الله في لبنان، لا أكثر ولا اقل.

ولفت المصدر في السياق عينه الى انه حتى الشركات اللبنانية التي كانت تتحضر فنيا للانضمام الى عملية اعادة اعمار سورية، بدأت بتنظيم حسابات التراجع عن خوض هذا المعترك تحسبا من اسقاط العقوبات عليها.

وختم المصدر مؤكدا ان كل ما تشهده الساحة اللبنانية من مصالحات بين اخصام ومن لقاءات لتفادي تداعيات قانون قيصر وتحديدا لقاء بعبدا المفترض انعقاده في 25 من الشهر الجاري، لن تتعدى نتائجها عتبة تبريد الاجواء واسقاط عوامل الصدام بين الشوارع، جازما بأن الحكومة الحالية باقية دون أي تعديل، خصوصا أن الاميركيين والأوروبيين متيقنين من ان استقالتها ستؤول الى تعميم الفوضى في لبنان ويعتبرون حسان دياب الاقوى سياسيا في المعادلة اللبنانية بسبب عدم وجود بديل عنه أقله في المرحلة الراهنة.

«جولة الحوار» الثالثة في بعبدا: تعويم للحكومة الحالية.. أم تمهيد لحكومة جديدة؟

تحليل إخباري

هذه ثالث «طاولة حوار وطني» منذ العام 2006: الأولى انعقدت عام 2006 في عهد الرئيس إميل لحود ولكن في مجلس النواب برعاية وإدارة الرئيس نبيه بري، والثانية انعقدت في عهد الرئيس ميشال سليمان عام 2012 برئاسته في بعبدا. والثالثة هي التي دعا إلى عقدها الرئيس ميشال عون الأسبوع المقبل يوم 25 يونيو الجاري.

وهذه ثالث طاولة حوار تلتئم في قصر بعبدا بدعوة من الرئيس عون، وفي فترة أقل من سنة. في سبتمبر 2019 انعقدت «طاولة حوار» خصصت لمناقشة الأزمة الاقتصادية المالية وكيفية مواجهتها، وكانت هذه أول مرة ينحصر الحوار في الملف الاقتصادي والمالي، بعدما كانت السياسة مهيمنة وكانت الاستراتيجية الدفاعية بندا رئيسيا. وأطلق حوار سبتمبر أول مؤشر الى تفاقم الأزمة الاقتصادية وبلوغها مستويات متقدمة، والى قابلية الوضع الداخلي للانفجار، وهذا بالفعل ما حدث في ثورة 17 اكتوبر الشعبية... وفي مايو 2020 (الشهر الماضي) انعقدت طاولة حوار في قصر بعبدا تحت عنوان اقتصادي بحت، وهدف حصرا الى تأمين الدعم والغطاء السياسي لخطة الحكومة الاقتصادية التي على أساسها سيجري التفاوض مع صندوق النقد الدولي، ولقرارات غير شعبية وموجعة يجب أن تتخذ... وشكل هذا الاجتماع مؤشرا الى إرادة ورغبة لدى الرئيس عون للتدخل في الملف الاقتصادي المالي ومتابعته شخصيا عبر اجتماعات مالية واقتصادية متكررة. ما يختلف في الدعوة الرئاسية الثالثة أنها تتم تحت عنوان «طاولة حوار وطني» لن يكون محصورا بالأزمة والخطط الاقتصادية والمالية، وإنما يتجاوزها الى البحث السياسي في مجمل الظروف والتطورات، وفي أزمة متشعبة و«سياسية» في العمق، ما يختلف أيضا هذه المرة أن الطاولة توسعت ودعي إليها رؤساء الجمهوريات والحكومات السابقون، وهو ما يحصل للمرة الأولى وسط توقعات بأن يغيب الرئيس إميل لحود ويحضر الرئيسان أمين الجميل وميشال سليمان، وبأن يشارك الرئيس سعد الحريري لتصحيح خطأ ارتكبه في المرة السابقة واستجابة لنصيحة الرئيس نبيه بري. إذا كان الرئيس عون هو صاحب الفكرة والدعوة وتشاور بها مع رئيسي المجلس والحكومة قبل لقاء بعبدا الثلاثي وفي خلاله... فإن الرئيس نبيه بري هو «عراب» الحوار المستجد ويلعب دورا سياسيا محوريا في تأمين ظروف ومقومات نجاح هذا الحوار الوطني وتذليل العقبات التي يمكن أن تعترض انعقادها، لا سيما لجهة المشاركة والحضور وتفادي الوقوع في «ثغرة» لقاء الشهر الماضي الذي افتقد «الميثاقية السنية»، وكاد أن يقتصر على لون سياسي واحد لولا مشاركة د. سمير جعجع... بري هو نجم المرحلة ومن يتقن إدارة التناقضات والتوازنات ويبرع فيها: ينسق مع حزب لله، يتفاهم مع باسيل، يستفز دياب، «يستوعب» الحريري، يصالح الدروز... ويحمي رياض سلامة.

أن يدعو رئيس الجمهورية الى حوار وطني هذا يعني أنه يستشعر خطرا محدقا بلبنان وتطورات مقلقة آتية تدعو الى إقفال النوافذ والفجوات، والى عملية تحصين داخلية استباقية... ويعني أيضا أن حكومة حسان دياب ليست قادرة على حمل أعباء المرحلة ومواجهة الأزمة الخطيرة، خصوصا بعدما أخفقت في الامتحان وأضاعت الفرصة وفترة السماح بعدما طوقتها وصادرتها الانقسامات والتجاذبات السياسية، ومن الحلفاء والشركاء أكثر من الخصوم والمعارضين. وبالتالي صار لزاما تعويم هذه الحكومة ومدها بجرعة دعم إضافية وإحاطتها بشبكة أمان سياسية إذا كان متعذرا فتح الملف الحكومي في هذه المرحلة... ولكن الحوار الوطني الذي يعكس إقرارا ضمنيا بفشل الحكومة ووصولها الى حائط مسدود يعكس أيضا إقرارا ضمنيا بالحاجة الى حكومة جديدة، حكومة وحدة وطنية يمكن أن تكون «حكومة أقطاب»، ومن دونها لا إمكانية لمواجهة الأزمة ولا قدرة على اتخاذ قرارات سياسية صعبة وسريعة، ولا إمكانية لاستمرار العهد الى نهايته... القرار في شأن حكومة جديدة متخذ... والمسألة مسألة وقت وإخراج وظروف ملائمة.

عدد من الناشطين خلال وقفة رمزية أمام قصر العدل رفضاً لملاحقة معارضي رئيس الجمهورية (محمود الطويل)